Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 6, 2023

Deanship of Scientific Research

Exploring the Evolution of the Political Thought of Imamate Shiism during the Mamluk Age: Faqih Muhammad Jamaluddin al-Makki al-Amili in 786 AH (1384 AD) as an Example

Loay Ibrahim Bawaneh*

Department of History, Faculty of Amman College, Al-Balqa' Applied University, Jordan.

Received: 6/2/2022
Revised: 25/9/2022
Accepted: 8/1/2023
Published: 30/11/2023

* *Corresponding author:*
drloaybawaneh@yahoo.com

Citation: Bawaneh, L. I. (2023). Exploring the Evolution of the Political Thought of Imamate Shiism during the Mamluk Age: Faqih Muhammad Jamaluddin al-Makki al-Amili in 786 AH (1384 AD) as an Example. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(6), 301–313. https://doi.org/10.35516/hum.v50i6.559

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study investigates the political relationship between the Mamluk authorities and Imamate Shiites. It also aims to shed light on the influence of Faqih Muhammad Jamaluddin al-Makki al-Amili's political thought on this relationship, on the one hand, and Imamate Shiism, on the other.

Methods: The study relies on the analytical-historical method to show the nature, evolution, fate, influences, and evaluation of Ibn Makki's movement. As a result, it utilizes several (both Sunni and Shiite) narratives of the movement. More importantly, it analyzes, critiques, and evaluates such narratives.

Results: The study shows that the Mamluk state played a significant role in creating several impediments in the face of Ibn Makki's movement that eventually led to its suppression. The study also shows that the state strongly dealt with the movements of Imamate Shiism, but that did not lessen its impact on Imamate Shiism.

Conclusions: The study concludes that despite the Mamluk state's crackdown on Ibn Makki's movement, the movement significantly contributed to the establishment, political evolution, and independence of Imamate Shiism and to laying the foundations for the Guardianship of the Islamic Jurist (*Wilāyat al-Faqīh*).

Keywords: Imamate Shiism, the Mamluk Age, Muhammad Jamaluddin al-Makki al-Amili, the middle ages.

أضواء على تطورالفكر السياسي عند الإمامية في العصر المملوكي: الفقيه محمد بن مكي الجزيني أنموذجًا (786هـ/1384م)

لؤي إبراهيم بواعنة*

قسم التاريخ، كلية عمان الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تبحث هذه الدراسة في شكل العلاقة السياسية بين السلطة المملوكية والمكون الشيعي الإمامي. كما تهدف إلى بيان أثر فكر الفقيه الشيعي محمد بن مكي الجزيني العاملي وحركته على هذه العلاقة من جهة وعلى المذهب الشيعي الإمامي من جهة أخرى.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لبيان طبيعة حركة ابن مكي وتطورها ومصيرها وآثارها وتقييمها، وذلك من خلال جمع الروايات على اختلاف مصادرها السنية والشيعية وتحليلها ونقدها والحكم عليها.

النتائج: كشفت الدراسة أن الدولة المملوكية كان لها دور كبير في وضع معيقات عدة في وجه حركة ابن مكي كانت سببًا في إحباطها. كما بينت الدراسة أن الدولة تشددت في التصدي لحركات المذهب الشيعي الإمامي بدليل طريقة تعاملها مع هذه الحركة، إلا أن هذا لم يقلل من أثرها على المذهب الشيعي الإمامي .

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تصدي الدولة المملوكية لحركة ابن مكي، فقد كان لها دور هام في نشأة المذهب الشيعي الإمامي وتطوره سياسيًا واستقلاله وفي وضع بذور نظرية ولاية الفقيه الشيعية.

الكلمات الدالة: الشيعة الإمامية، العصر المملوكي، محمد بن مكي الجزيني، العصور الوسطى.

المقدمة:

يرجع توتر العلاقات بين المكونين السني والشيعي لعهود تاريخية مبكرة تمتد منذ القرون الهجرية الأولى، وما بعدها، إلا أنها تباينت من فترة لأخرى، فقد شهد المشرق الإسلامي في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي انقساما سياسيا واضحا، وكان من أبرز مظاهره وجود أكثر من سلطة سياسية في العالم الإسلامي، حيث خلافة عباسية في بغداد، وخلافة فاطمية في القاهرة، وسلطنة سلجوقية في بلاد فارس، وقوى محلية أخرى، في حين كانت الخلافة العباسية خلالها تعاني من الضعف لخضوعها التام لسيطرة البويهيين (مسكويه، 2003، ج2، ص 317-318، ابن القلانسي، 1908، 87-89، ابن الجوزي، 1992م، ج5، ص 264، 285-286، ابن الأثير الكامل، 1996م، مج 10، 63-69، 147-149، 244-247).

عمد الفاطميون منذ دخولهم دمشق عام 359هـ/969م إلى اظهار طقوسهم وشعاراتهم الشيعية في الشام، ولمدة تزيد عن أكثر من مئة سنة، واستمروا في ذلك حتى مجيء نور الدين محمود وصلاح الدين الأيوبي، وتخلل وجودهم في الشام العديد من الصراعات المذهبية، إلا أنها كانت أكثر وضوحا في مدينة حلب حيث كان لأكثريتها الشيعية دور هام في زيادة نفوذهم فيها، حيث رفعوا أذان الشيعة فيها (ابن كثير، 1966، ج11، ص 266-267، ابن العديم، 1996، ج1، ص 159-160).

هذا وقد ساهم الانقسام السياسي والمذهبي في مصر والشام بشكل واضح في تسهيل مهمة الفرنج (الصليبيين) لاحتلال بلاد الشام وغزو مصر أيضا دون المكوث فيها، وقد تطلب هذا الوضع لاستعادة البلاد الإسلامية التغلب على هذا الانقسام، للتمكن من توحيد الجهود لمقاومة الغزو الفرنجي (الصليبي) للمشرق الإسلامي، وبرز ذلك جليا من خلال سياسة نور الدين محمود في حلب ودمشق وصلاح الدين الأيوبي في مصر (ابن القلانسي، 1908م، ص 301؛ ابن شداد، 1956م، تاريخ دمشق، ص 202؛ ابن الأثير، 1996م، ج 11، ص 366-371).

تمثلت أهم جهود نورالدين بإلغاء بعض الشعائر الشيعية في حلب عام 543هـ/1148م (ابن القلانسي، 1908م، ص 301). أما صلاح الدين الأيوبي فقد قام بمقاومة الفكر الإسماعيلي في مصر منذ أن أصبح وزيرا للخليفة الفاطمي العاضد، فكان مناصرا لمذهب أهل السنة ضد الشيعة، فأبطل أذانهم وأحل محله أذان أهل السنة عام 566هـ/1170م، ثم عزل قضاة الشيعة بمصر، وجاءت خطوته الحاسمة بقطع الخطبة للفاطميين وإعلانها للعباسيين (ابن الأثير، 1996م، مج11، ص 366-371، بواعنة، 2007م، ص 64-66).

الأحوال السياسية للشيعة الإمامية في الدولة المملوكية إبان نشأة الفقيه محمد بن مكي الجزيني وظهوره

ساهمت الظروف السياسية التي ترافقت مع محاولات السلطة المملوكية التضييق على معتنقي الشيعة الإمامية في التمهيد لبروز وخلق قيادات شيعية تتزعم المشهد السياسي والديني إزاء السلطة السياسية الماثلة آنذاك. فبعد القضاء على الدولة الأيوبية تلتها الدولة المملوكية والتي تمكنت من طرد الفرنج (الصليبيين) من بلاد الشام وذلك عام 690هـ/1291م وما أعقبها من قيامهم بتجريد الحملات العسكرية الثلاثة على أهل جبل كسروان بلبنان، والتي عرفت بالحملات الكسروانية والتي كانت الشيعة الإمامية أحد الفئات المستهدفة في تلك الحملات.حيث تمكنت السلطة المملوكية خلالها من إحكام سيطرتهم على جبل كسروان وأهلها، وتاديبهم وإخضاعهم لطاعتها وتراوحت آثار تلك الحملات عليهم بين القتل والأسر، والتهجير، حيث نزح كثير منهم لمناطق متعددة من لبنان مثل: جزين، وغيرها من المدن والبلدات مثل البقاع وبعلبك (انظر عن تلك الحملات وآثارها: الصفدي، 2010، مج8، ص، 295، صالح بن يحيى، 1898، ص 46، 137، النويري، 2004، ج 31، ص 70، 151، الذهبي، 2005، مج 14، ص 750، المقريزي، 1997، ج2، ص 331، 389، 390، أبو الفداء، 1999، ج4، ص 66، ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، 1991، ج28، ص 406، باروت، حملات كسروان، 2017م، 166-171). ربما كان الحضور المتواضع للشيعة في كل أقاليم المجتمع المملوكي في بلاد الشام ثابتا آخر لهذه المدة. لم يعد التشيع، سواء كتعبير شخصي عن الحب الديني لأسرة النبي، أو كعقيدة جماعات واسعة في شمالي وغربي بلاد الشام التي كانت بقية للقرون الشيعية، شيئا غريبا (Winter, 1999, p 181)

لقد تركت الحملات الكسروانية أصداء كبيرة لدى الشيعة في جبل عامل حتى بقيت هذه الصورة المؤثرة خالدة في أذهانهم. فكانوا في إزاء تلك الأجواء السياسية والمذهبية المشحونة ينظرون ويحدوهم الأمل بظهور زعيم يعمل على لم شملهم، وتلتقي على يديه أفكارهم ومواقفهم للتصدي في وجه الاضطهاد الذي حل بهم. وقد تزامنت تلك الصورة والآثار مع نشاة الفقيه محمد بن مكي (المهاجر، 2005، ص 121، بزي، 2011، https: //marchive.bintjbeil.org/article/37532).

لم تكن حادثة الكسروانيين والاقتصاص منهم هي الحادثة الوحيدة التي شهدت تأزما في العلاقة بين الدولة المملوكية والشيعة الإمامية وطريقة التعامل معهم، بل شهدت تلك العلاقة حوداث فردية أخرى، بدا من خلالهما بوضوح بأن سياسة الدولة المملوكية إبان تلك الفترة تتمثل بالحزم وعدم التساهل في معاقبة المتشددين أو المغالين من أصحاب المذهب الشيعي، وكل من يحاول منهم المساس بثوابت مذهب أهل السنة أو التطاول على الصحابة، ورفض خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، وبرز ذلك بمحاسبتهم وعدم التهاون معهم، وتنفيذ العقوبة بحقهم أمام العامة، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث مع أحد المتشيعين وهو إبراهيم بن يوسف المقصاني الدمشقي الذي قتل بدمشق عام 744هـ/1342م لاتهامه بسب الصحابة. وتعرضه للسيدة عائشة رضي الله عنها، ووقوعه في حق جبريل عليه السلام (أبو الفداء، 1999، ج4، ص162). ويرى (Winter) أنه لم يكن الشيعة عرضة

لعملية تحقيقية رسمية في دمشق ,أي دون ملاحقات مستمرة من الدولة .لكن جاءت عملية اضطهاد الأفراد الرافضة بمبادرات عفوية وشعبية بشكل أساسي من رعايا الدول من السنة . فما أن يتهم أحد أفراد الطائفة الشيعة ذات الإيمان الخارج على مذهب الدولة السني (سواء بعدل أو خطأ) بإهانته مشاعر الأكثرية العامة، حتى يترك دون حماية تجاه منتقصيه (Winter, 1999, p 171) .

ودلت كتب التراث على العديد من الروايات التاريخية التي تبرزالعديد من تجاوزات الشيعة على الصحابة، ومنها ما كان من قيام حسن بن الشيخ محمد السكاكيني عام 744هـ/1342م، من المساس (بالشيخين) وغير ذلك من الأباطيل حتى وصل الأمر به أنه أراد قتل أبيه محمد السكاكيني عندما أظهر (أي دخل في) السنة قبل وفاته، وكان مصيره القتل بسوق الخيل بدمشق، وشهد عليه عند قاضي دمشق شرف الدين المالكي شهادات كثيرة، تدل على كفره، وأنه رافضي، وقد ثبت ذلك عليه عند قاضي دمشق فحكم عليه لزندقته بضرب عنقه (ابن حجر، 1993، ج2، ص36، 34، 38، ابن كثير، 1966، ج14، ص211). لكن حمل الاضطهاد الديني في المناطق الساحلية، حيث يؤلف الشيعة نسبة هامة من السكان، سمة السياسة الاستبدادية الرسمية (Winter, 1999, p 173). ومن الصعوبة القبول بهذا الرأي الذي يذهب لاتهام الدولة أنها دولة مستبدّة تجاه الشيعة ,بقدر ما هو إنحياز لتلك الفئة أو تعبير عن حزم الدولة وتشددها إزاء مخالفيها في المذهب .

وحدث أن وقعت تجاوزات أخرى في دمشق من قبل بعض الشيعة، منها تلك التي حدثت في جامع دمشق عام 755هـ/1355م، والتي وصفت بانها نادرة من الغرائب والتي تعود لشخص من أهل الحلة يدعى علي بن كثير الذي نعته ابن كثير وابن سباط بأنه "رجل من الرافضة".وبرزتجاوزه بقيامه باللعن والشتم على من قام بظلم آل محمد، وبشكل علني أمام الناس في مسجد دمشق رافضا الصلاة مع المصلين، ولا الصلاة على جنازاتهم، الأمر الذي استوجب أخذه بعد الصلاة لقاضي الشافعية هناك، فسأله من الذي ظلم آل محمد؟ فقال أبو بكر الصديق، ثم قال جهرة والناس يسمعون: لعن الله أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية، ويزيد، فأعاد ذلك مرتين، فأمر به الحاكم إلى السجن، ثم استحضره المالكي وجلده بالسياط، وهو مع ذلك يصرخ بالسب واللعن ثم عقد له مجلس حضره القضاة الأربعة فحكم نائب المالكي بقتله، فأخذ سريعا فضرب عنقه، تحت القلعة، وحرقه العامة، وطافوا برأسه بالبلد ونادوا عليه: "وهذا جزاء من سب أصحاب رسول الله (ص)" (ابن كثير، 1996، ج14، ص251، ابن حجر، 1993، ج3، ص95، الدويهي، ب.ت، ص319، ابن سباط، ب.ت، ج2، ص 710).

وقد كشف القلقشندي في كتابه صبح الأعشى في صناعة الإنشاء عن خلفية وجذور ذلك التوتر والخلاف بين طائفة الشيعة الإمامية والسلطة السياسية الممثلة بالدولة المملوكية، وردة فعل الدولة على ذلك من خلال إصدارها مرسوما هاما عام 764هـ/1362م، يؤطر تلك العلاقة ويحددها.وجاء ذلك المرسوم ضمن باب ما يكتب في الأوامر والنواهي الدينية عن نواب السلطنة بالممالك (القلقشندي، 1918، ج13، ص 14-19).وتضمن المنشور منع أهل صيدا وبيروت وأعمالها من اتباع اعتقاد الرافضة والشيعة وردعهم، داعيا إلى عودتهم للسنة والجماعة، واعتقاد مذهب أهل الحق، ومنع أكابرهم من العقود الفاسدة والأنكحة الباطلة، والتعرض لأحد من الصحابة، ومقابلة كل من تظاهر بشيء من بدعهم بأشد العذاب، كما دعا نواب الممالك للحد من أعمالهم بقوله "وليخمد نيران بدعهم المدلهمة، وليبادر إلى حسم فسادهم بكل همة، وتطهير بواطنهم " (لمزيد من التفاصيل عن هذا المنشور انظر: القلقشندي، 1918، ج13، ص 14).

جاء منشورالدولة المملوكية الموجه صوب الشيعة الإمامية شاملا ومفصلا لكافة التجاوزات والفظائع التي يرتكبها أئمة مذهب الشيعة الإمامية وعامتهم والتي تراوحت بين شتم الصحابه، والتعرض للسيدة عائشة رضي الله عنها، وزواج المتعة والجمع بين الأختين بعقدين منفصلين وغيرها.كما امتازالمنشوربأنه حاد ورادع إذ حمل في طياته تهديدا ووعيدا لكل منهم دون هوادة والذي تمثل بالنص الآتي: ".....وقد بلغنا أن جماعة من أهل بيروت وضواحيها وصيدا ونواحيها.....، قد انتحلوا هذا المذهب الباطل وأظهروه،....." (القلقشندي، 1918م، ج13، ص 14-19). وهذا يبرزما حمله المنشور من مصارحة ومكاشفة واضحة عن نوايا الدولة نحوهم بعد إظهار مذهبهم إلى العلن بعدما كان سرا بدليل القيام بقراءة المنشور عليهم في دمشق أمام الناس حتى لا يكون لهم حجة بعدم علمهم به.

يدل هذا النص دلالة واضحة على أن الصراع بين السنة والشيعة الإمامية في الشام، وفي لبنان تحديدا، كان قد بلغ مبلغه بدليل حجم التجاوزات وخطورتها ومعرفة الدولة واطلاعها على تفاصيل ذلك، بل امتد الأمر إلى الجهر به، مما يعني أنه كان بمثابة تحد للدولة أو رغبة في الإعلان والكشف عن المذهب بعد مدة من الخوف والتستر على الرغم من تنبيه الدولة لمنعها، الأمر الذي قاد إلى القول إنه ربما كان تمردا على الدولة أو ثورة على سياستها، نتيجة اضطهاد الشيعة ومذهبها، فقام الشيعة بما قاموا به من حركة واسعة في ذلك العام في بيروت وصيدا. وهذا ما دعا أحد الباحثين الشيعة الشيخ جعفر المهاجر إلى القول إن خروجهم هذا لم يكن إلا بعد ما مروا به من حالة استكانة وإحباط، وخوف، الأمر الذي قاد لتطورالأمر بينهما لصدام في نهاية المطاف..ولعل أهم ما ميز هذا المنشور من وجهة نظره أن هذا المرسوم جاء حازما لقطع الشك باليقين بعد هذا التاريخ 764هـ/1364م، ليكون حجة على أهل المذهب، ومن المرجح أن توقيته جاء بعد استشعار الدولة بالخطر الداهم نحوها منهم، مما اقتضى ضرورة مبادرتها بإصدار هذا المنشور الشديد اللهجة والمعنى والفعل (المهاجر. 2005، ص 139-140).

وتأتي الحادثة الأخطر والأكثر تأثيرا في توتر العلاقة بين السلطة المملوكية وفقهاء الشيعة الإمامية، تلك التي كانت مع الفقيه الشيخ شمس الدين

أبي عبد الله محمد بن مكي العاملي الجزيني (ت 786 هـ/1384م) الشهير بالشهيد الأول، والمنسوب إلى جزين إحدى بلدات بني عامل في لبنان والتي كانت مركزا هاما للتجمع الشيعي , الذين انتموا للمذهب الشافعي وتستروا به بحكم مبدأ التقية عندهم بعد منعهم من ممارسة طقوسهم الدينية بعد أحداث كسروان ,واستمروا على ذلك حتى القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي (الحنبلي العماد، ج6، ص294، الحر العاملي، أمل الآمل، ج1، ص 181، العاملي، اللمعة الدمشقية، ج1، ص73 (المقدمة)، مكي، لبنان، ص253). لم يكن محمد بن مكي أول شهيد للشيعة، ولم يكن حقا أول فرد يقتل كمهرطق في بلاد الشام المملوكية. كان التراث الأدبي للفكر القانوني الشيعي، الفرع الذي ساعد ابن مكي في تشكيله على نحو فاصل أثناء حياته، هو الذي سبكه شهيد التراث الشيعي، وفي ما بعد "الشهيد الأول". كان نموذجا تاريخيا للتقليد الفكري العالي للثقافة الشيعية ومن جماعة عقدية هامة في السلطنة المملوكية (Winter, 1999, p 149). وفي هذا الرأي تأكيد فقط على استمرار ابن مكي على نهج من سبقه من الشيعة واعتماده على فكر من سبقه لأضافة شيء جديد وبناء قاعدة فكرية لطائفته وليس دفاعا عنهم . وأرى أنه على الرغم من الخلاف مع الشيعة في معتقدهم وأفكارهم إلا أنهم يرون أن لديهم تراث وبرنامج سياسي يسعون لتحقيقه حتى لو كلفهم ذلك الصدام مع الدولة وما يترتب عليه تضحيات وخسائر .

لقد كان ابن مكي عالما واسع المعرفة والاطلاع تنقل بين مناطق كثيرة حتى وصل إلى ما وصل إليه، إذ كان عارفا بالأصول والعربية، وعالما، فقيها، محدثا، مدققا متبحرا كاملا جامعا لفنون العقليات والنقليات، ورعا، وشاعرا وأديبا، ولد في جزين من بلدان جبل عامل وهاجر إلى الحلة في العراق لطلب العلم وزار كثيرا من حواضر العالم الإسلامي، له مؤلفات كثيرة بعضها أكمل وبعضها لم يكمل منها، الدروس الشرعية في فقه الإمامية "لم يتم"، غاية المراد في شرح نكت الإرشاد، اللمعة الدمشقية في الفقه، الأربعون حديثا، الألفية في فقه الصلاة اليومية، رسالة في الباقيات الصالحات. وقد دعي بداية بالشهيد على الإطلاق لمكانته بين شهداء الشيعة وظل هذا اللقب علما عليه وحده ينصرف إليه دون سواه لمدة قرنين من الزمن حتى جاء شهيد آخر فدعي بالأول تمييزا له (الحنبلي العماد، ج6، ص294، الحر العاملي، أمل الآمل، ج1، ص 181، العاملي، اللمعة الدمشقية، ج1، ص73 (المقدمة)، الأمين، أعيان الشيعة ، ج47، ص36، المهاجر، 2005، ص94، 145). كان محمد بن مكي أحد العلماء الأكثر تأثيرا في العصر الأوسط الطويل للتاريخ الشيعي، بين سقوط البويهيين ونهوض الصفويين (Winter, 1999, p 159)

وفي ظل هذه الظروف السياسية التي كان يعاني منها الشيعة الإمامية حيث النزوح والملاحقة جاء بروز الفقيه محمد بن مكي الجزيني، الذي عمل على قيادة الشيعة الإمامية ومحاربة المعتقدات والبدع التي لحقت بالمذهب والتي سببها النزوح النصيري إلى الجنوب (مكي، 1977، ص253) والتي أفضت في النهاية إلى قتله وتسميته بالشهيد، وكان ذلك في عهد السلطان المملوكي الملك الظاهر أبي سعيد برقوق وهو من المماليك الجراكسة الذي كانت وفاته (ت عام 801هـ/1379م) (المقريزي، ج3، ص 421، انظر ابن سباط، ج2، ص731، 751). ورأى Winter أن السلطنة المملوكية، أو قضاة دمشق، أو ببساطة حشد مثار، (العامة)، كانوا عرضة لأن يعلنوا إن شيعة محددين مهرطقون مفرطون (رافضة). لكن لم ينتج أي منهم سياسة واضحة وثابتة في ما يتعلق بالشيعة. إلا أن حملات السلطنة ومراسيمها وجهت تجاه جماعات شيعية محددة فقط، ليس تجاه الإيمان الشيعي بذاته(المذهب) . لكن كان يمكن لغوغاء المدن أنفسهم (السنة) أن يعملوا في نوبة اضطهاد للشيعة عندما يحسون إنه تم اعتداء على مذهبهم السني ، لكنهم في معظم الأوقات كانوا قابلون للتعايش على نحو كامل مع هذه الأقليات الابتداعية. إلا أن القضاة الدينيون كثيرا ما كانوا طرفا في تلك الاضطهادات التي وقعت ضد الشيعة وحكموا على الرافضة بالموت، لكن في أوقات أخرى حاول القضاة أن يصلحوا المهرطقين مفضلين ذلك على إعدامهم. تورطت كل هذه الكينونات الاجتماعية بطريقة أو بأخرى في إدانة محمد بن مكي (Winter, 1999, p 172). ويبقى هذا رأيا له في الأطراف التي كان لها دور في مسألة ابن مكي ومقتله لكنه حمّل القضاة أكثر مما هم عليه من المواقف لانهم يعملون بموجب تعاليم الشرع وليس بناء على أوامر سياسية . لكن تبقى مسالة تورط القضاة والضغط عليهم نسبية في هذا الأمر .

مقتل الفقيه ابن مكي الجزيني ومحاكمته وفقا للرو ايتين المملوكية والشيعية

لقد حازت حادثة القصاص من الفقيه ابن مكي الجزيني أو استشهاده (كما يراها الشيعة) على اهتمام أغلب مؤرخي الشيعة الإمامية، وبرز ذلك بوضوح في متون كتبهم ومصادرهم (الحر العاملي، أمل الآمل، ج1، ص 181-183، الأمين، أعيان، ج47، ص 36-47).ولعل أهم ما امتازت به ما نالته من بعد مذهبي، وما تركته من أثر في تطور ذلك المذهب الشيعي ومراكزه التعليمية [1](المهاجر، جبل عامل بين الشهيدين، ص145، مكي، لبنان، ص254) إذ كان لمساهمات ابن مكي الشخصية أثر بارز فيها، والذي يعد أحد أهم المراجع الرئيسية لجميع دراسات الشيعة الإمامية، كما يعود إليه الفضل في إنشاء أول مدرسة علميه في جزين من بلاد جبل عامل، والتي كانت أشبه بالمجمع العلمي، فمنها تخرج عدد وافر من رجال الفقه والدين بعد أن تعطلت الحوزات في النجف واضطربت الدراسة فيها إثر غارات التتار ونكبة بغداد، حتى قارنها العامليون بالنجف (حمادة،2008م, تاريخ، مج1، ص 213، الأمين، أعيان، ج47، ص37).

لقد كان ابن مكي عالما عالي الهمة في علمه مجتهدا متنقلا بين بلدان كثيرة، وكثير التردد على دمشق.ولعله كان يذهب لتدريس طلبة المذهب من الشيعة هناك، فكان له مجلسه الخاص، ويعكف على الإقامة أحيانا فيه، ويدلل على ذلك أشياء عدة، منها تسمية كتابه "باللمعة الدمشقية "والذي يعتقد أنه قد عمل على تصنيفه هناك (الأمين، أعيان، ج47، ص38). وقد رأى بعض الشيعة في فضله ودوره أثرا بالغا، بإشارته إلى ما تركه من تراث

كبير وغني والذي انصب أغلبه على الجانب الفقهي فكان وما زال ذا أهمية حتى بعد ستة قرون، وإن ما منحه للشيعة من ناحية فكرية وحضارية لم يمنحه إياهم أحد من قبله (المهاجر، 2005، ص115).

إن أهم ما يلفت الانتباه في حادثة الفقيه ابن مكي، ما كان من قيام مؤرخي الدولة المملوكية السنية ومؤرخي السنة المعاصرين للحادثة من تعمد وتجاهل أهمية الحادثة، حتى بلغ بهم الأمر درجة حد السكوت عنها وعدم الإشارة إليها (ابن تغري، النجوم، ج9، ص.221-230) ووصل ببعضها إنها لم تترجم للفقيه ابن مكي نفسه، باستثناء ابن العماد الحنبلي-في كتابه شذرات الذهب الذي أشار لحادثة قتله معللا سببها-وكذلك المقريزي الذي اكتفى بذكر قتله مبرزا سبب قتله أيضا (العماد، شذرات، ج6، ص294، المقريزي، السلوك، ج5، ص161) في حين نرى إنه تمت الإشارة إلى حوادث أخرى واجهت السلطان المملوكي برقوق مثل ثورة عام 788هـ/1386م والتي تزعمها أربعة من فقهاء دمشق للإطاحة بالدولة المملوكية (ضومط ، 1980، ص 304). مما يعني أن الانتقائية ربما قد تكون مقصودة في تسجيل حدث دون الأخر ,بهدف بيان قوة الدولة وسلاطينها بالقضاء على معارضيها من السنة ,في حين تجاهل المكون الشيعي لبيان ضعفه وتهميشه بدليل ضآلة المعلومات التي يقدموها عنهم .

فيما يتعلق بالأسباب المقنعة وراء اغفال المصادر السنية لحادثة مقتل ابن مكي , تجاهل الدولة لهذا الحدث لسبب رئيسي محاولة منها لبيان عدم أهتمامها, فقد قضت على الحركة وصاحبها مما يعني أن الأمر في عداد المنتهي. وربما يكون بدافع الميول إذ المصادر السنية . تحاول تجاهل روايات معارضيها والعكس.

وتكمن صعوبة المقاربة بين الروايتين المتعلقتين بمقتل الفقيه ابن مكي الجزيني، سواء الرسمية منها، والمتمثلة بالسنية والشيعية المعارضة للدولة، إلى تناقضهما واختلافهما في تعليل ظروف القتل ودوافعه، ففي الوقت الذي علل المقريزي قتله عام 785هـ/1383م، والذي نعته ب "كبير الرافضة "، لاتباعه النصيرية لقوله: "وفيها قتل محمد بن مكي بدمشق لتظاهره بزي النصيرية، ضربت عنقه تحت القلعة" (المقريزي، ج5، ص161). وفي مقابل تلك الرواية نجد أن العماد الحنبلي كان أكثر تفصيلا لبيان سبب مقتله والتي جعلها عام 786هـ/1384م، رادا ذلك لانحلال عقيدته، وإحلاله المنكرات، لقوله: " .فشهد عليه بدمشق بانحلال العقيدة، واعتقاد مذهب النصيرية واستحلال الخمر الصرف (الخالص أو الصافي)، وغير ذلك من القبائح، فضربت عنقه بدمشق في جمادى الأولى" (العماد، ج6، ص294. انظر أيضا: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، ج1، ص 181) في حين جاءت الرواية الشيعية منفردة برأيها ومحتواها برفضها هذه التهم المنسوبة إليه، مرجعة ذلك للعداوة نحوه، واختلاقهم المبررات الواهية محاولة للتغطية على عملهم القبيح نحوه (الأمين، أعيان، ج47، ص43). إذ أخذ ابن مكي إلى الساحة المفتوحة تحت قلعة دمشق وقطع رأسه، وصلب جسده وفي ما بعد أحرق (Winter, 1999, p 178)

هذا وينفرد المؤرخ صالح بن يحيى التنوخي برواية تكاد تكون ذات أهمية خاصة ونوعية من حيث المعلومة التاريخية والبعد الذي تقدمه، حتى يمكن القول أنها من أكثرها أهمية وبعدا سياسيا مقارنة بغيرها، من خلال إطلاقها وصف الحركة " الثورة " على ما قام به ابن مكي، حتى كادت هذه الحركة أن تمتد لولا محاصرتها والقضاء عليها بمهدها باعتقال زعيمها لقوله: "..لما تحركت الشيعة في بيروت وأظهروا القيام بالسنة، ومعهم مرسوم سلطاني، وكانوا في الباطن قائمين بمذهب الشيعة، وجرى لذلك حركة رديئة " (صالح بن يحيى،1898, تاريخ، ص231). وعلى أثرقيامهم بهذه الحركة اغتنم، أحد نواب الملك الظاهر أبي سعيد برقوق المدعو بيدمر بن عبدالله الخوارزمي الفرصة واستدعى والد المؤرخ صالح بن يحيى-راوي الرواية-وهو سيف الدين يحيى، والذي كان يعمل إداريا تحت حكم الدولة المملوكية وأهانه، وقام بإخراج إقطاعه مرتين فأعطاه مرة..ولذلك قصة بينهما لعدم تلبية يحيى بن سباط أمرا لبيدمر فضمرها له..واتهمه بأشياء أخرى منها إنه كان سببا في كسر (هزيمة) الفرنج للمسلمين في بيروت، (صالح بن يحيى، 1898م , تاريخ، ص230، 231، ابن سباط، تاريخ، ج2، ص734. ابن حجر، الدرر، ج1، ص513-514، العيني، 2012، ص114 ابن حجر العسقلاني، ج1، ص264).

وتأتي أهمية هذه الرواية وقيمتها لخدمة الفقيه ابن مكي والانتصار لقضيته ,لمعاصرة عائلة راويها الحدث وقربهم من مكان حدوثه، والتأثر به، بدليل تعرض والد المؤلف سيف الدين يحيى للتوبيخ من قبل نائب الشام ربما لعدم تبليغه بهذه الحادثة قبل حدوثها، أو لأية أسباب أخرى. وعلى الرغم من الأهمية السياسية لهذه الحادثة إلا إن أسبابها بقيت مبهمة وغير واضحة عند المؤرخ صالح بن يحيى، وهذا ما جعل من روايته مبتورة، إن كان الهدف منها التدليل على حدوث حركة "ثورة" حقيقية عند أصحاب المذهب الشيعي، بقدر ما هي إشارة للخروج على المذهب السني، وتكوين تيار سياسي معارض للدولة المملوكية.

هذا وقد تضاربت الآراء في الحكم على شكل هذه (الحركة)، ففي الوقت الذي رأى فيها صالح بن يحيى أنها حركه مذهبية في روايته السابقه، جعلها الباحث الشيعي المعاصر جعفر الشيخ المهاجر، أنها حركة سياسية موجهة ضد السلطة المملوكية، ورأى فيها سببا شرعيا كافيا وجوهريا للخوف على وجودهم، ابتداء من اجتياح كسروان وجلب التركمان، ثم نزولهم إلى الساحل وتداعيات ذلك (المهاجر، 2005, ص123).

أما مؤرخو الاثني عشرية الآخرين ومنهم الحر العاملي (ت1104هـ/1692م) في كتابه أمل الآمل، فقد كان أكثر كشفا لحقيقة ما جرى مع الفقيه ابن مكي الجزيني، واصفا إياه بأنه مجرد وشاية من أعدائه ليس أكثر، مظهرا تمسكه بعقيدته الشيعية ودفاعه عنها بإنكار ما نسب إليه بدافع التقية،

حيث شهد عليه بذلك جماعة وقد ثبت ذلك عند قاضي صيدا، لكن قاضي الشام كان أكثر تشددا فقام بحبسه سنة، ثم أفتى الشافعية بتوبته والمالكية بقتله، ولكنه توقف عن التوبة حتى لا يكون دليلا على ذنبه وأنكر ما نسب إليه للتقية، وفي النهاية غلب رأي المالكي لكثرة المتعصبين عليه، فقتل ثم صلب ورجم وحرق(العاملي، ج1، ص183، الأمين، ج47، ص39-40).

لقد سعى الحر العاملي من خلال روايته السابقة جاهدا لإبراز قساوة وشدة الدولة المملوكية من وجهة نظره في محاكمة ابن مكي والاقتصاص منه، حتى جعل منه شهيدا، بل أول شهداء منطقة جبل عامل من فقهائهم (العاملي، ج1، ص181) لإشارته بقتله بالسيف ثم الصلب ثم الرجم ثم الحرق بدمشق بفتوى القاضي برهان الدين المالكي وعباد بن جماعة.ولمحاولته مطابقة ومقارنة تلك الرواية بالواقع، فقد أشار المقريزي إنه في سنة 785هـ/1383م ضربت عنق ابن مكي، وأشار فيها لقيام قاضي المالكية بضرب عنق رجل لقيامه بالردة عن الإسلام في موضع، وفي موضع آخر أشار لضرب قاضي القضاه جمال الدين عبد الرحمن بن خير المالكي عنقي رجلين ارتدا عن الإسلام ولم يوافقا على العودة اليه. فمن الممكن أن الفقيه ابن مكي هو ذلك الشخص المقصود بتلك الروايات (المقريزي، السلوك، ج5، ص 148). الدليل أنه ابن مكي وقوع الحدث بنفس السنة , وكذلك الإشارة إلى ردة أحد الشيعة وعدم عودته للاسلام .

أما القاضي ابن جماعة العضو الثاني في مجلس القضاء والحكم على ابن مكي، فمن المرجح إنه القاضي برهان الدين ابن جماعة الشافعي أبو اسحاق، إبراهيم بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة قاضي الديار المصرية ثم الديار الشامية، الذي ولي قضاء دمشق سنة 785هـ/1383، والذي جاء عقب ولي الدين ابن أبي البقاء السبكي، وكانت وفاته عام 790هـ/1387م (ابن حجر القضاء، ج1، ص 292-2903.العيبني، ص 121، ابن حجر الدرر، ج1، ص 38-39، المقريزي، ج5، ص 157-161) وهناك من الشيعة من رد حكم القاضي ابن جماعة لضغينة قديمة على ابن مكي إثر مناظرة جمعتهما تخللها ملاسنة بينهما، وقيام ابن مكي بإهانة ابن جماعة فحملها له لمثل هذا اليوم(الأمين، ج47، ص41). ونادرا ما كان علماء بلاد الشام في عملهم يسألون عن الأفكار الدينية للناس الآخرين.لكن الوشاية التي قيلت بحق ابن مكي جعلت أصحاب المقام الرفيع من السنة القياديون(العلماء والقضاة) مستعدين ليعتقدوا أن ابن مكي لعن الصحابة وأعلن أن الخمر قانونية، لكن لم يكلف أحد منهم نفسه للمبادرة والنظر في كتبه وابحاثه التي كتبها في القانون الشيعي للتأكد من صحة الوشاية . كما تجنبت السلطات المملوكية في دمشق أن تصف ابن مكي كشيعي متعاون مع العدو (Winter, 1999, p 180). أعتقد أن الباحث Winter لم يتنبى هذا الرأي بل أشار أن الوشاية ضده قادت لما قادت إليه , وأن رجال الدولة لم يتحققوا من فتواه .

وعلى الرغم من تجاهل الرواية الرسمية السنية المملوكية هذه الحادثة وطبيعتها (إن كانت حركة أو ثورة أو تمردا)، إلا أن أصحاب المذهب الشيعي لم يلتفتوا إلى ذلك التجاهل وعدم الاهتمام بقضيتهم، بل على العكس من ذلك، فقد جهدوا في إبرازها، وعولوا عليها كثيرا حتى صورها بعضهم بأنها حركة إصلاح ديني تهدف لمحاربة البدع، وإعادة المذهب إلى أصوله ,إلا أن المماليك تصدوا لها وقضوا عليها في مهدها بإعدام زعيمهم (الأمين، ج47، ص38-39، حمادة، 2008,مج1، ص213).

فتنة اليالوش ودورها في مصير ابن مكي الجزيني (مقتله)

لقد ربط بعض مؤرخي الشيعة بين استشهاد الفقيه ابن مكي ومسألة العقيدة الشيعية ومحاولاته التصحيحية لها، فقد أسهب محمد مهدي الآصفي في رصد حادثة استشهاد ابن مكي وتحديدا عند تقديمه لكتاب اللمعة الدمشقية للشهيد محمد بن مكي العاملي من خلال وقوفه على أسباب وظروف اضطهاده من قبل حاكم دمشق التابع للدولة المملوكية، لمحاولاته التصحيحية لأي انحراف في العقيدة، والتقريب بين السنة والشيعة، ورفضه الشعوذة، والابتداع في المذهب، وتمثل ذلك واضحا عند تصديه لتلميذه المدعو محمد الجالوش (اليالوش) أو اليالوشي، حتى دعيت ب "فتنة اليالوش". وقد ظهر هذا اليالوش (واسمه محمد اليالوشي) بجبل عامل وادعى النبوة من قرية تسمى برج يالوش، فحاربه الشهيد الفقيه محمد بن مكي وقضى عليه، بعد عثوره على كتاب شعوذة بحوزته، والذي بدوره طلب منه إتلافه، لكنه رفض ذلك، لأنه كان يتعلم الشعوذة منه ، ما لبث أن ادعى النبوة (العاملي، اللمعة الدمشقية، ج1، 126-148، ، ص134-137، (المقدمة)، الأمين، ج47، ص38. مكي، 1977, لبنان ، ص252). وهذا يعني أن الذين وشوا عليه كانوا من الشيعة أنفسهم .

من المرجح أن فتنة اليالوش (الجالوش) أسهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مقتل ابن مكي بعد الوشاية عليه، حيث ظهر الجالوشي في جبل عامل، وأخذ يدعو إلى مذهب جديد مستغلا الوضع العام لتوسيع الفجوة والخلاف بين السنة والشيعة، وإيجاد فجوة في الطائفة ذاتها، دون تفسير لتلك الدعوة.إذ لا تتوافر معلومات وافية عن طبيعة تلك الدعوة سوى أنها مصبوغة بطابع التصوف، والإيمان بوحدة الوجود، فخاف ابن مكي من امتداد حركتة وأثرها، والتي قد تشكل بقيامها خطرا على الأمة، لدخول بعض من الشيعة والسنة فيها، لتمتع صاحبها بقدرة على الخطابة والإقناع، مما دعا الفقيه ابن مكي لمراسلة حاكم دمشق منها إياه من الحركة فجهز لها جيشا وتصدى لها وأسفر ذلك عن مقتل الجالوشي (اليالوش) في النبطية الفوقا أهم مدن منطقة جبل عامل في جنوب لبنان (العاملي، اللمعة الدمشقية، ص130-136، (المقدمة)، مكي، 1977,ص252).

وعن سر تفسير حقيقة مراسلة الفقيه ابن مكي الجزيني للوالي المملوكي بدمشق، فمن الممكن أن يكون ابن مكي قد تواصل مع الوالي المملوكي

واخبره عن حركة اليالوشي للقضاء عليها ليكون له الدور الأبرز في تطوير المذهب دون منافسة، ولكن في المقابل من الممكن أيضا استبعاد مسألة استعانة ابن مكي بالدولة لمقاومة تلميذه الجالوشي ,وإنما سيقت الرواية الشيعية لإظهار فساد الجالوشي وشعوذته وصدق ابن مكي وعدم مغالاته وتعاونه مع الدولة ضد الحركات المغالية والخارجة عن النهج القويم للمسلمين.

ويكتمل نسج خيوط الرواية الشيعية المتعلقة بتمرد الجالوشي وشعوذته بالإشارة إلى أن هذه البدعة الجديدة للجالوشي (اليالوشي) لم تتوقف بمقتله بل امتدت بين أتباعه من بعده، ومنهم شخص اسمه تقي الدين الجبلي أو (الخيامي) من الجبل، وكذلك يوسف بن يحيى من بعده، حيث ارتدا عن مذهب الإمامية وكتبا محضرا يشنعان فيه على ابن مكي بأقاويل شنيعة ومعتقدات فظيعة، وإنه قد أفتى بها، وشهد على هذا الكتاب سبعون من أهل جبل عامل ممن كانوا يقولون بالإمامية والتشيع، وارتدوا عن ذلك وكتبوا تعصبا لابن يحيى، وكتب معهم ما يزيد عن الألف من أهل السواحل من المتسننين (أهل السنة)، فكان من نتيجة ذلك أن أتوا بالمحاضر وأثبتوا ذلك عند قاضي بيروت وقيل قاضي صيداء ثم إلى قاضي دمشق وإنفاذ الحكم عليه (الأمين، أعيان، ج47، ص40).وإن كانت هذه الرواية شيعية، إلا أنه لا يمكن رفضها وعدم الالتفات اليها، بل يجب التوقف عندها مليا والتحقق منها ومن صحتها، لأنها تؤشرإلى حدث خطير وهام وهو مغالاة ابن مكي في التشيع بشهادة الشهود، وإن كان جزءاً منها فيه تحامل عليه، أو بعض منهم ممثل لأهل السنة، لكنها تعبر عن حدث خطير بدليل أن هذه الحادثة أو الحركة نالت رفض الكثيرين، ومقاومة الدولة لها لأنها تتعارض مع سياستها.

وعلى الرغم من أهمية هذه الرواية ودلالاتها، ومع ذلك تبقى رواية مبهمة وغير مكتملة بعض الشيء لأسباب منها: أحادية جانبها كونها شيعية المصدرمن جهة، كما أنها من جهة ثانية لا تحاول إظهار تجاوزات ابن مكي أو الذنب الذي اقترفه واستحق على أساسه الاعتقال ثم القتل من قبل الدولة المملوكية سوى الوشاية التي تحدثوا عنها دون الإفصاح عن ماهية تلك الوشاية سوى أنها أقاويل ومعتقدات فظيعة، مما يضعف هذه الرواية والحجة فيها. وهذا يدعونا إلى رفض جانب منها، لما هو معروف وسائد عن الدولة المملوكية من سياسة واضحة ومحددة إزاء متشددي الشيعة الإمامية وتجاوزاتهم.

واعتمادا على ما سبق يمكن القول إن ما حدث لابن مكي من حيث القضاء على حركته والقيام بإقصائه، كان لتجاوزه الإطار المرسوم لمذهب الشيعة وفقهائها من حيث نشر فكرهم أو مذهبهم على حساب السنة، وهو جزء من سياسة الدولة المملوكية المتمثل بالتصدي لهم ووقف المد والتغلغل الشيعي لهم فكرا وعقيدة. وقد يكون تنامي الغلو سببا في التصدي لابن مكي ودعوته، ولو كان ما قام به أمرا عاديا أو مقبولا لدى أهل السنة لأمكن قبوله، لكنه يبدو أنه كان أكبر من ذلك ويستحق التصدي له. وهناك تفسير آخر يتمثل بارتداد الجالوشي وابن يحيى من بعده وتقي الدين الجيلي عن مذهب الإمامية مما جعل ابن مكي ينقم عليهم، معتبرا ذلك عاملا مؤثرا لتشويه المذهب أو العمل على إضعافه وتمهيدا لهدمه، مما اضطره لعدم الوقوف صامتا إزاء كل ما يحاك ضده. وقد يكون الجالوشي وأتباعه قد خالفوه في المذهب داعين إلى تجديده أو بيان فساد عقيدته أو أخطائها، مظهرين غلو ابن مكي في العقيدة أو انحرافه فيها مما عدّه ابن مكي شعوذة وادعاء للنبوة، ومن الممكن أيضا أن اليالوشي أراد الارتداد عن مذهبهم والتحول عنه ليصبح سني المذهب مما اقتضى مقاتلته.وتبقى هذه الآراء جميعها من باب التحليل دون الجزم باي منها.

العلاقة السياسية بين ابن مكي الجزيني وملك خراسان علي بن المؤيد و أثرها على الفكر السياسي عند الشيعة الإمامية

هناك إشارات عديدة تربط حركة الفقيه ابن مكي الجزيني بعوامل وأسباب سياسية، وهي من وجهة نظري أكثر أهمية ووجاهة من ارتباطه بالجانب المذهبي أو الإصلاحي. إذ كان لعلاقة ابن مكي الجزيني وصلته بشيعة بلاد فارس وحكامها ومكاتبته لهم-وخاصة ملك خراسان السلطان علي بن المؤيد-وهو من ملوك السربدارية-، دور كبير في تردي علاقته بالسلطة المملوكية وتعاظم الخلاف معها حتى وصل مرحلة الصدام معها وملاقاة مصيره المحتوم، حيث كان السلطان ابن مؤيد يراسله منذ كان طالبا للعلم بالعراق ، ثم طلب منه القدوم إلى بلاده خراسان للإفادة من علمه وفقهه، فرفض ابن مكي القدوم لأسباب غير معلنه، ولكنه عكف على تأليف كتاب له أسماه "اللمعة الدمشقية" وذلك سنة 782هـ/1380م، وعمل على نقله إليه صاحب السلطان شمس الدين محمد الآوي، ليكون مرجعا فقهيا للشيعة الإمامية هناك، أي بخراسان (الأمين، أعيان، ج47، ص38).

وقد كان للأسرة الحاكمة في خراسان والمسماة ب "السربدارية " دور بارز في دعم فكر ابن مكي. وهذه الأسرة السربدارية في حقيقتها هي أسرة شيعية استولت على الحكم في خراسان بعد وفاة محمد خدابندا أحد ملوك المغول بعد معارك بينهما استمرت حتى 783هـ/1381م وتولى الحكم خلالها عدد من الملوك آخرهم: علي بن المؤيد السربداري، الذي عرف عنه اهتمامه بنشر التشيع وتعريفه، وولائه لأهل البيت، كما كان كريما ومحبا للعلم، والسربدارية في أصلها هي كلمة فارسية مركبة من (سر) أي الرأس، و (دار) أي المشنقه وهي ماخوذه من كلمة مشهورة لمؤسس دولتهم الذي قال لو تصلب شنقا أفضل من القتل (العاملي، اللمعة المشقية، ج1، ص132).

ولعل أهم ما في تلك العلاقة بين السلطان الشيعي علي المؤيدي والفقيه ابن مكي أنه أراده فقيها ومرشدا للدولة، وربما منظرا سياسيا كما هو حال من سبقه من فقهاء الشيعة من قبله، مثل العلامة المطهر الحلي (ت762هـ/1325م) عند تأليفه كتاب" منهاج الكرامة في معرفة الإمامة "وتقديمه للملك أولجيتو المعروف بمحمد خدابندا، لنشر الفكر الشيعي في بلاط الإيلخانيين (كوثراني، 2001م، ص 39، دفتري ، 2017، ص 106). إلا أنه لم يلب له طلبه بالذهاب هناك.

وتكمن أهمية العلاقة السياسية التي تربط كلا من الفقيه ابن مكي والسلطان ابن المؤيد من خلال مولفه المسمى ب "اللمعة الدمشقية " الذي ألفه له. فقد رأى فيه بعض الدارسين أنه كان له الدور الاكبر في تطور الفكر السياسي عند الشيعة، إذ شكل اعترافا بشرعية السلطة القائمة (الشيعية).كما كان لعمله هذا أثر كبير بل وتطور جريء في الفكر السياسي عند الشيعة بعد غيبة الإمام بحيث اقتربوا بعملهم هذا من الفكر السياسي السلطاني السني والذي درج فيه الفقهاء على تاليف الكتب لتبرير شرعية الخليفة (فاخر جاسم، 2008م، ص 71). على أية حال، كان النفوذ العلمي لابن مكي في خراسان البعيدة قصير الأجل. إذ كان علي بن المؤيد السربداري هو آخر ملوك الأسرة الحاكمة في خراسان والمسماة ب "السربدارية " (Winter, 1999, p 164)

وتركزت إسهامات الفقيه ابن مكي ونشاطاته في خدمة المذهب الإمامي واستقلاله من خلال مؤلفاته في مجال الفكر السياسي الشيعي، إذ يعد من أوائل الذين وضعوا جذور ومبادىء "نظرية ولاية الفقيه" عند الشيعة الإمامية والمتمثلة بما يسمى بالولاية المطلقة وهي مفهوم مشتق من ولاية الإمام المعصوم والتي تعني قدرة الولي على التصرف في متعلقات الغير دون الرجوع إليه، أو رهن تصرفات الغير بموافقته، حيث بدأت هذه الافكار تظهر ولأول مرة حيال دور رجال الدين في الشؤون العامة للمجتمع، حيث أشارإلى وظيفة الفقيه الجامع للشرائط باعتباره نائب الإمام، وأفتى بوجوب اللجوء اليه في القضاء والالتزام بالحكم الذي يصدره بقوله " وفي الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع لشرائط الإفتاء، فمن عدل عنه إلى قضاء الجور كان عاصيا، وتثبت ولاية القاضي بالشياع وبشهادة عدلين، ولابد من الكمال والعدالة وأهلية الإفتاء والذكورة والكتابة والبصر " (فاخر جاسم، 2008م، ص 124-125).

وقد ذهب الباحث الشيعي الشيخ جعفر المهاجر بعيدا حينما عزا إلى الفقيه الشهيد ابن مكي الجزيني أنه بدأ بتنفيذ الجزء العملي من نظريته بوجود نائب للإمام، بأن بدأ بجمع نصف الخمس للإمام مسندا له تنظيما يقوده بنفسه. وهذا يعني تأسيس نظام للجباية مستقل عن النظام العام، وهذه برأيه تهمة تاريخية ضد الشيعة الإمامية الذين يقومون بدفع ما في أموالهم من حق إلى أئمتهم وإلى فقهائهم، فكان أمرا طبيعيا أن تتصدى السلطة السياسية المملوكية لكل من ينزع وينتهج لتأسيس مفهوم مختلف للشرعية ويخالف مفهوم الخلافة، لأن ما قام به الشهيد معارض ومخالف لسياسة الدولة التي تقوم بسد باب الاجتهاد رسميا "تعطيل الفقه السياسي"وإنهاء حرية الفقه والفقيه ووضع حد لقدراته على إبداء الرأي والمشاركة في قضايا الناس السياسية والاجتماعية، إذ كان ما قام به ضربة للشرعية المملوكية (المهاجر، 2005، ص 133-134)

ويبقى رأي الشيخ المهاجر هذا يعبر عن وجهة نظر واحدة، وهي تلك التي يتبناها الشيعة الإمامية، وأن أمر قبول ووقوعها على أرض الواقع محتمل وبقوة، لتبرير طموح الشيعة الإمامية وسعيهم لإيجاد نظرية سياسية تمثلهم مختلفة عن نظرية الخلافة الموجودة عند أهل السنة ولتثبيت الحاجة للإمام في كل زمان ومكان، يدير الدولة في ظل غياب الإمام المعصوم. وقد تكون الرواية ضعيفة لأنها رواية من مصدر واحد ,إذ لم تشر إليها الرواية السنية الرسمية المملوكية.

أعتقد أن حركة الفقيه ابن مكي الجزيني الإمامي ومسألة الاقتصاص منه كانت مسألة حساسة وغاية في الأهمية السياسية بالنسيبة للسلطة السياسية المملوكية في ذلك الوقت ,إذ كانت تعبيراً عن قوة الدولة ووجودها واستقرار نظامها السياسي . إذ كان من الصعوبة بل من الاستحالة على الدولة القبول بفكرة الإمامة أو السماح للشيعة الإمامية للتعبير عن فكرهم أو تنصيب من يمثلهم ومقابلة فكر الدولة السني بفكر مخالف ومعارض لها ,خاصة أنه كان له أنصار في الداخل والخارج ويعمل على تطوير فكره ومذهبه بمؤلفاته الخاصة بالمذهب . كما تعد مسالة التصدي لابن مكي مسالة محسومة على المستوى السياسي وعلى المستوى الشعبي (العامة) وكذلك بالنسبة لرجال الدين من فقهاء وقضاة سواء الذين يمثلون مذهب الدولة ويعملون معها أو أولئك السواد العام من علماء الأمة السنة.

تقييم حركة الفقيه ابن مكي الجزيني بين المدافعين والمعارضين والنجاح والفشل

لقد كان أمرا طبيعيا أن يرى بعض الشيعة فيما حصل للفقية ابن مكي بأنه اضطهاد سياسي بمنع نشر مذهبهم والدفاع عنه وقمعهم بهذه الطريقة. ولهذا فقد جهدت المراجع الشيعية في تحميل الجانب الرسمي السني السبب فيما حدث، بوضعها السلطة المملوكية موضع الاتهام، من خلال استشهادهم بروايات مناقضة للرواية السنية بحيث تضفي على ابن مكي صفة الاعتدال والوسطية، وتبرزمكانته واحترامه عند علماء السنة بحضوره مجالسهم للاستفادة منهم وبإشارتهم أنه قرأ على أربعين عالما منهم (العاملي، اللمعة الدمشقية، ج1، ص131 (المقدمة)، الأمين، أعيان، ج47، ص37، المهاجر، 2005، ص112). وتكمن الإشكالية في هذه الرواية بأنه من الصعوبة الحكم بصحتها من عدمه، ومرد ذلك سكوت المصادر السنية عن جوانب من حياة الفقيه ابن مكي، وعن حادثة مقتله إلا باليسير منها، ولا يمكن قبول تلك الرواية إلا من باب واحد وهو محاولتهم إظهارابن مكي بصورة المتسامح وعديم التعصب والمغالة للفكر الشيعي من خلال جهوده التي قدمها وبذلها للتقريب بين المذهبين السني والشيعي.

وقد بدا واضحا دفاع الشيخ جعفر المهاجر عن ابن مكي الجزيني، وبرز ذلك بموقفه من السلطة السياسية الرسمية السنية، إذ كان متشددا في موقفه المعارض لسياسة الدولة المملوكية، بإشارته أن السلطة أقدمت على قتله بقرار سياسي من أعلى سلطة، دون معرفة السبب المباشر لقتله (المهاجر، 2005، ص144) مما يعني من وجهة نظره أن قرار قتله اتخذ دون سبب وجيه، وكان أمرا لا بد عنه، ولهذا تعذرت السلطة المملوكية بأسباب

واهية. وهذه رواية قد لا نتفق معها كثيرا، لكنها تبقى ممثلة لوجهة نظر الشيعة الإمامية ومن الأمانة العلمية ضرورة إيرادها ومناقشتها وتحليلها.

أما الباحث وجيه كوثراني فقد سعى إلى تبرير ممارسات المراجع الشيعية الإمامية وفقهائها في جبل عامل وفي البيئة السنية التي يعيشون فيها، والدفاع عن تلك المراجع وأولئك العلماء، نتيجة معاناتهم من قبل السلطة السياسية الرسمية أو من يمثلها، الأمر الذي كان يدفعهم لممارسة التقية التي تقتضي منهم عدم الإعلان أو الكشف عن معتقدهم في مسالة الإمامة (وهو المعتقد الذي يؤدي عمليا إلى اعتبار السلطات القائمة غير شرعية) بهدف الانخراط في الاجتماع السياسي القائم والتعايش مع السلطان القائم، وذلك حفظا للنظام العام. وكانت ثقافة الفقيه محمد بن مكي الجزيني كفقيه ومرجع أنموذجا على فقه الشيعة الإمامية في المجتمع أيام المماليك، والذي مثلت ممارساته الأنموذج التوحيدي والمنفتح على كل التيارات والمذاهب والمدارس الإسلامية، مع المحافظة على خط الاستقلال عن مظاهر السلطان وفقا لما تقتضيه عقيدته في مسالة الإمامة، وقد تأكد هذا الخط في العهد العثماني بحيث يبقى المرجع الشيعي في مجتمع محلي خاضع لسلطان يعتنق مذهبا معينا ويجعل من هذا المذهب مذهبا رسميا للدولة وقضاتها وشيخ الإسلام فيها (كوثراني، 2001م، ص76-77).

،تتأتى أهمية وقيمة قصة حياة ابن مكي وموته في بيئة التاريخ المملوكي في توضيح الوضع المتأرجح والمتناقض للشيعة في مجتمع بلاد الشام. من ناحية، أثار الشيعة أيديولوجية دينية سياسية مقابلة للمعتقد السني الذي تعنتنقه السلطنة المملوكية. إذ حددت السلطنة المملوكية في القاهرة الكيفية والطريقة والنمط والنغمة التي تريدها في إحداث جو معاد للشيعة في كل مكان من السلطنة (Winter, 1999, p 180). وما أفهمه من هذه السياسة أو الحركة التي قامت بها الدولة المملوكية من ابن مكي حيث الاقتصاص منه , وكأنها رسالة موجه لكل أصحاب المذهب الشيعي، بمعنى أن الاقتصاص من ابن مكي رسالة قوية للشيعة لموقف الدولة الحازم من أيه حركات سياسية ضد أهل السنة، وما حصل مع الفقيه ابن مكي نموذج على ردة الفعل السنية تلك.

وقد ذهب بعض باحثي الشيعة إلى تفسيرات عدة لما آلت إليه الأمور من قتل لابن مكي وإفشال لهذه الحركة التي قامت ضد السلطة السياسية المملوكية، فقد بين الباحث محمد مكي-الذي أظهر تعاطفا واضحا مع الشيعة – بأن ما جرى وما كانت عليه نهاية حركة الفقيه ابن مكي يعود إلى وشاية من خصوم الفقيه شمس الدين محمد بن مكي نفسه، والدس عليه عند نائب الشام الوالي بيدمرليأمرباعتقاله، يضاف إليها سببان آخران أكثر أهمية وهما: ما قام به شيعة بيروت والساحل من عدم التعاون معه، حيث انصرفوا إلى مذهب أهل السنة، وما كان من تأثير لمعتقدات النصيرية فيه (مكي ، 1977,ص253-254).

أعتقد أن نجاح مثل هكذا حركة لم يكن أمرا سهلاً في ظل بيئة سنية ودولة في الشام متكاملة الأركان وغالبيبة سنية لساكني الشام مع أقلية شيعية في مناطق محددة . إذا كان أمرا طبيعا أن تواجه العديد من الميعيقات والتحديات سواءً من أعين الدولة ,وأجهزتها الرسمية وكذلك معارضة شديدة من علمائها وقضاتها ومن عامة الناس أيضا ,الذين لم يعتادوا على حركة شعية منذ فترة منذ أيام أحداث كسروان . وساهم تشويه صورة مؤسس الحركة وأفكاره ونسبة الغلو له ولمؤلفاته بأثر واضح في التصميم على التصدي لها . كما كان للمنافسة الشيعية انفسها من خصوم شمس الدين ابن مكي نفسه أثراً كبير,وكذلك ضعف التنسيق والدعم والمساندة والألتفاف الشيعي الكامل حوله سببا مباشرا أيضا في إعاقة هذه الحركة مماترك أثرا سلبا في تقويضها ومؤسسها وبالتالي إفشالها بكل السبل مهما كلف الثمن لأن فيه تهديدا واضحا لمستقبلها السياسي والشرعي والديني .

وبالمجمل يمكن أن تكون حركة الشهيد ابن مكي فشلت على المستوى الشخصي في أوانها ووقتها، ولكنها نجحت تاريخياءأسوة بعدد من الدعوات الفكرية الكبرى، إذ ترك مقتله أثرا مستقبليا، بتأسيسه حركة علمية مستقلة لبلاده متصلة بأعماق الثقافة الخاصة، كما منح البنية الثقافية المحلية تحفيزا نحو فكر سياسي خاص، وبذلك تمكن من سد الفراغ والفجوة التي بقي المذهب الشيعي وأهله يعانون منها زهاء خمسة قرون نتيجة الاستلاب أو الضياع (المهاجر، 2005, ص145).

وعن الأثر الإيجابي الذي قد يمكن لهذه الحركة أن تكون قد أحدثته، ما كان من إسهامها في بروز الإقطاعيين في الجنوب، وعلى رأسهم ابن بشارة الذي بدأ بتحصين مدينة صور، كما أصبح الإقطاع الشيعي مسيطرا في الجنوب بمجرد زوال القيادة العربية من جزين (مكي، 1977, ص254).يضاف لذلك أنه كان لاستشهاد ابن مكي آثارأخرى على المستوى الشخصي والمحلي بشكل كبير، فقد تفرق من بعده تلاميذه الذين درسوا على يديه في مدرسة جزين إلى مناطق متعددة من لبنان، فانتقل بعضهم بتلك الحركة العلمية إلى بلدة جبع التي ازدهرت مدرستها جبع بدلا من جزين، والتي برز من أعلامها وأئمتها زين الدين الجبعي الذي عرف بالشهيد الثاني.

الخاتمة

يعد الخلاف بين السنة وهو المذهب الرسمي للدولة المملوكية والشيعة الإمامية خلافا قديما ولكنه مستمر في الوقت نفسه.وقد كانت الحملات الكسروانية العسكرية التي قادتها الدولة المملوكية ضدهم، واحدة من أهم حلقات ذلك الصراع بينهم، والتي قلصت من نفوذهم السياسي في حينه، لكنها ساهمت في تأجيج الصراع بينهم وتحفيزهم للعمل السياسي لتطوير فكرهم المذهبي الخاص بهم خلافا لأهل السنة، فعملوا سرا في المجتمع السني تحت غطاء "التقية" مستغلين حجة اضطهادهم في كسروان وجبل عامل فيما بعد، وجعلها مبرراً لتطوير فكرهم السياسي، وقد نجحوا في ذلك وتمثل

واضحا بمشروع الفقيه محمد بن مكي الجزيني (الشهيد) في جبل عامل. وقد يكون للاتصالات الخارجية التي تمثلت مع سلطان خراسان علي المؤيدي وتشجيعه أثر واضح في إظهار فكره السياسي وتطويره.إلا أن بروز هذا الفقيه الشيعي أجج أزمة مع الدولة المملوكية قادت للاقتصاص منه وبقتله، ولكن لا يمكن القول بأن ممارسات السلطة السياسية المملوكية تلك كانت موجهة ضد الشيعة بعامة بقدر ما كانت صوب غلاتهم والمعارضين منهم. وما ذلك إلا نهج سياسي اختطته الدولة المملوكية لنفسها محاولة للتصدي لفكرهم سياسيا ومذهبيا وعسكريا. ولكنها بالنتيجة لم تجد نفعا كبيرا معهم بدليل استمرارهم ببناء مشروعهم الذي ظهر واضحا مع ابن مكي الجزيني في جبل عامل، والذي بقيت ظروف ودوافع اعتقاله وقتله غامضة حسب الرواية الشيعية، وغير مؤكدة حسب الرواية السنية، لكنها استغلت من قبل معتنقي المذهب الشيعي للتشنيع بالسلطة السياسية المملوكية وانعكست على رواياتهم، مع بقاء روايات أهل السنة حول مقتله محدودة ومربكة وغير قادره على تقديم مبررات واضحة وكافية. وعلى الرغم من النهاية المأساوية للزعيم الشيعي الجزيني، إلا أنه ترك أثرا إيجابيا على مذهبهم. وتكمن قيمة هذه المقالة كونها مقدمة للكشف عن كثير من خفايا هذه العلاقة وبدايات تكون فكرهم السياسي الذي أسسوا دولاً على أساسه.

المصادروالمراجع

ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الشيباني، (ت630هـ/1232م)، (1966م)، الكامل في التاريخ، 12ج، بيروت، دار صادر، بيروت، دار بيروت.

الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، 56ج، حققه وأخرجه ولده حسن الأمين، بيروت، مطبعة الإنصاف.

ابن أيبك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري (ت 699هـ/1299م)، (1961)، كنز الدرر وجامع الغرر، (ج9 من كنز الدرروالمسمى الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر)، تحقيق هانس روبرت روسمير، القاهرة، المعهد الألماني للآثار.

بزي، مصطفى. الاضطهاد المملوكي للشيعة أبرز ضحاياه الشهيد الأول: محمد بن مكي الجزيني (2011). https: //marchive.bintjbeil.org/article/37532

البواعنة، لؤي، (2007)، دور العلماء المسلمين في مقاومة الغزو الفرنجي للمشرق الإسلامي (490-648هـ-1097-1250)، (ط1)، عمان، دار اليازوري.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف، (ت874هـ/1470م). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 12ج، القاهرة، دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة للطباعة والنشر.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (ت728هـ/1328م)، (1991)، مجموع فتاوى ابن تيمية، ج28، جمع عبد الرحمن النجدي الحنبلي، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة.

جاسم، فاخر، (2008)، تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الاثني عشرية في عصر الغيبة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، إشراف الدكتور عقيل الناصري.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ/1201م)، (1992م) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (ط1)، 18 ج، تحقيق محمد عبد القادر عطا، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت852هـ/1448م)، (1993)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت، دار الجيل.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت852هـ/1448م)، (1986م)، إنباه الغمر بأبناء العمر، (ط2) 8ج، طبع بدعم من وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المجيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، بيروت، دار الكتب العلمية.

الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت1104هـ/1692م)، (بدون تاريخ)، أمل الآمل، ج1، تحقيق أحمد الحسني، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، بغداد، مكتبة الأندلس.

حمادة، سعدون، (2008)، تاريخ الشيعة في لبنان، (ط1)، 2مج، لبنان، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع.

الحنبلي العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن محمد (ت1089هـ/1679م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 8ج، بيروت، دار الكتب العلمية.

دفتري، فرهاد، (2012م)، الإسماعيلون، تاريخهم وعقائدهم، ترجمة سيف الدين القصير، بيروت، دار الساقي، بالتعاون مع معهد الدراسات الإسماعيلية.

الدويهي، أسطفان، تاريخ الأزمنة، (ط3)، تحقيق الأب بطرس فهد، بيروت، دار الحداد.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت748هـ/1347م)، (2005)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (ط1)، 15مج، تحقيق مصطفى عبد القادر، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن سباط، حمزة بن أحمد بن عمر المعروف بابن سباط الغربي (ت926هـ/1520م)، صدق الأخبار تاريخ ابن سباط، (ط1)، جزءان، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، طرابلس، جروس برس.

ابن شداد، عز الدين محمد بن إبراهيم الحلبي، (684هـ/1285م)، (1956م) الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة "تاريخ دمشق "، تحقيق سامي الدهان، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية.

صالح بن يحيى، (عاش في أواسط القرن التاسع للهجرة/الخامس عشر الميلادي)، (1898)، تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، طبع أولا في أعداد مجلة المشرق، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت764هـ/1363م)، (2010)، الوافي بالوفيات، (ط1)، 24ج، تحقيق جلال الأسيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية.

الصليبي، كمال، (1969)، تاريخ لبنان الحديث، (ط2)، لبنان بيروت، دار النهار للنشر.

الصليبي، كمال، (1979)، منطلق تاريخ لبنان 634-1516م، (ط1)، بيروت.

ضومط، أنطون خليل، الدولة المملوكية، التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري 120-1422، دار الحداثة.

عاشور، سعيد، (1972)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، بيروت، دار النهضة العربية.

ابن العديم، كمال الدين أبو القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله (ت660هـ/1286م)، (1996م) زبدة الحلب من تاريخ حلب (الطبعة الأولى)، وضع حواشيه خليل المنصور، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

العيني، بدر الدين محمود (ت851هـ/1451)، (2012)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (الناصر فرج بن برقوق) 801-806هـ/1389-1403م، (ط1)، دراسة وتحقيق إسلام يوشع بينو، عمان-إربد، دار اليازوري، مؤسسة حمادة.

أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب (ت732هـ/1331م)، (1999)، تاريخ أبو الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر، (ط1)، 4أجزاء، تحقيق محمد زينهم ويحيى حسين، القاهرة، دار المعارف.

ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد التميمي، (ت 555هـ/1160م)، (1908م)، تاريخ ابن القلانسي المعروف بذيل تاريخ دمشق، (د.ط)، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، (821هـ/1418م)، (1918م) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 14 ج، القاهرة دار الكتب السلطانية، طبع بالمطبعة الأميرية.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ بن كثير (ت774هـ/1343م)، (1966)، البداية والنهاية، (ط1)، 14ج، بيروت، مكتبة المعارف، الرياض، مكتبة النصر.

كوثراني، (2001)، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية–القاراجية والدولة العثمانية، (ط2)، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.

محمد بن جمال الدين مكي العاملي (الشهيد الأول)، 734-786هـ، (1386هـ/1997)، اللمعة الدمشقية، (ط1)، ج1، منشورات جامعة النجف الدينية.

مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت 421هـ/1030م)، (2003م) تجارب الأمم وتعاقب الهمم، (الطبعة الأولى)، 7 مجلدات، تحقيق سيد كسروى حسن، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ/1441)، (1997)، السلوك لمعرفة دول الملوك، (ط1)، 6 أجزاء، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

مكي، محمد علي، (1977)، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني 635-1516، (ط1)، دار النهار للنشر.

المهاجر، الشيخ جعفر، (2005)، جبل عامل بين الشهيدين، الحركة الفكرية في جبل عامل في قرنين، (من أواسط القرن الثامن للهجرة/الرابع عشر للميلاد حتى أواسط القرن العاشر/السادس عشر)، دمشق، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى.

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، (ت733هـ/1332م)، (2004)، نهاية الأرب في فنون الأدب، (ط1)، 33ج، تحقيق نجيب فواز وحكمت فواز، بيروت، دار الكتب العلمية.

ياروت، محمد جمال (2017م)، حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية، (ط1)، قطر، لبنان، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

References

Abulfeda, Al-Malik Al-Muayyad Ismail ibn Ali ibn Mahmud ibn Umar ibn Shahinshah ibn Ayyub (d 732H/1331), (1999), Tarikh Abulfeda Al-Musamma Al-Mukhtasar Fi Akhbar Al-Bashar, (1st ed), 4 v, Annotated edition, Mohamed Zeinhom, and Yahya Hussien, Cairo, Dar Al-Marif.

Al-Amin, Al-Sayyed Mohsen, Ayan Al-Shiah, 56 v, Annotated edition, Hasan Al-Amin, Beirut, Press Al-Insaf.

Al-Ayni, Badr Al-Din Mahmud, (d 851H/1451), (2012), Aqd Al-Juman Fi Tarikh Ahl Az-Zaman (An-Nasir Faraj ibn Barquq) 801-806H/1389-1403CE., (1st ed), Annotated edition, Islam Yusha Binu, Amman-Irbid, Dar Al-Yazuri, Foundation Hamada.

Al-Bawanih,, Luai, (2007), Dawr Al-Ulama Al-Muslimin Fi Muqawamat Al-Gazw Al-Faranji Lil-Mashriq Al-Islami (490-648H/1097-1250), (1st ed), Amman, Dar Al-Yazuri.

Al-Dhahabi, Shams Ad-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman, (d 748H/1347), (2005), Tarikh Al-Islam Wa-Wafayat Al-Mashahir Wal-Alam, (1st ed), 15 v, Annotated edition, Mustafa Abd Al-Qadir, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Duwayhi, Istifan, Tarikh Al-Azminah, (3rd ed), Annotated edition, Butrus Fahd, Beirut, Dar Al-Hadad.

Al-Hanbali Al-Imad, Abu Al-Falah Abd Al-Hayy bin Muhammad, (d 1089H/1679), Shatharat Al-Thahab Fi Akhbar Man Thahab, 8 v, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Hur Al-Amili, Muhammad bin Al-Hasan, (d 1104H/1692), (undated), Amal Al-Amil, v1, Annotated edition, Ahmed Al-Hassani, An-Najaf Al-Ashraf, Press Al-Adab, Baghdad, Library Al-Andalus.

Al-Maqrizi, Taqi Al-Din Abu Al-Abbas Ahmad ibn Ali, (d 845h/1441), (1997), As-Suluk Limarifat Duwal Al-Muluk, (1st ed), 6 v, Lebanon, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Muhajir, Al-Shaikh Jafar, (2005), Jabal Amil Bayn Ash-Shahidayn, Al-Harakah Al-Fikriyyah Fi Jabal Amil Fi Qarnayn, (Min Awasit Al-Qarn Al-Thamin Lilhijra/Al-Rabi Ashar Lilmilad Hatta Awasit Alqarn Alashir Lilhijra/Al-Sadis Ashar Lilmilad), Damascus, The Institute The French To The East Near.

Al-Nuwairi, Shihab Al-Din Ahmad bin Abd Al-Wahhab, (d 733H/1322), (2004), Nihayat Al-Arab Fi Funun Al-Adab, (1st ed), 33 v, Annotated edition, Najib Fawaz and Hikmat Fawaz, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Qalqashandi, Abu l-Abbas Ahmad ibn Ali, (d 821H/1418), (1918), Subh Al-Asha Fi Sinaat Al-Insha, 14 v, Cairo, Dar Al-Kutub As-Sultaniyyah, printed in the press Al-Amiriyyah.

Al-Safadi, Salah Al-Din Khalil ibn Aybak, (d 764H/1363), (2010), Al-Wafi Bil-Wafayat, (1st ed), 2 v, Annotated edition, Jalal Al-Asyuti, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ashour, Said, (1972), Misr Wash-Sham Fi Asr Al-Ayyubiyyin Wal-Mamalik, Beirut, Dar An-Nahdah Al-Arabiyyah.

Barut, Muhammad Jamal, (2017), Hamalat Keserwan Fi Al-Tarikh Al-Siyasi Li Fatawa Ibn Taymiyyah, (1st ed), Qatar, Lebanon, Beirut, The Center The Arabic To The Research And Study The Policies.

Bazi, Mustafa. Al-Idtihad Al-Mamluki Lish-shiah Abraz Dahayah ash-Shahid Al-Awal: Muhammad ibn Makki Al-Jizzeeni (2011). https: //marchive.bintjbeil.org/article/37532

Daftari, Farhad, (2012), Al-Ismailiyyun, Tarikhuhum Waakaiduhum, translation Sayf ad-Din Al-Qasir, Beirut, Dar As-Saqi, in cooperation with Institute the Studies the Ismailiyyah.

Dumit, Antwan Khalil, Ad-Dawlah Al-Mamlukiyyah Al-Tarikh As-Siyasi Wal-Iqtisadi Wal-Askari 1250-1422, Dar Al-Hadatha.

Fakhir Jasim, (2008), Tatawur Al-Fikr As-Siyasi Lada Ash-Shiah Al-Ithnay Ashariyyah Fi Asr Al-Ghaybah, thesis doctorate in political sciences, Denmark, the Academy the Arab the Open, supervision the doctor Aqil An-Nasiri.

Hamadah, Sadun, (2008), Tarikh Ash-Shiah Fi Lubnan, (1st ed), 2 v, Lebanon, Dar Al-Khayal To The Printing And Publishing And Distribution.

Ibn Al-Adim, Kamal Al-Din Abu l-Kasim Umar ibn Ahmad ibn Hibat Allah, (d 660/), (1996), Zubdat Al-Hulab Min Tarikh Halab, (1st ed), Annotated edition, Khalil Al-Mansur, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Al-Athir, Abu Al-Hassan Izz Al-Din Ali ibn abi Al-Karm Muhammad ibn Abd Al-Karim ash-Shaybani, (d 630H/1232), (1966), Al-Kamil Fi Al-Tarikh, 12 v, Beirut, Dar Sadir, Beirut, Dar Beirut.

Ibn Al-Jawzi, Abu l-Farash Abd Al-Rahman ibn Ali, (d 597H/1201), (1992), Al-Muntatham Fi Tarikh Al-Muluk Wal-Umam, (1st ed), 18 v, Annotated edition, Muhammad Abd Al-Qadir Ata, Lebanon, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Al-Qalanisi, Abu Yala Hamzah ibn Asad at-Tamimi, (d 555H/1160), (1908), Tarikh Ibn Al-Qalanisi Al-Maruf Bi-Thayl Tarikh Dimashq, (no ed), Beirut, Press the Fathers the Jesuit.

Ibn Aybak Ad-Dawadari, Abu Bakr ibn Abd Allah Ibn Aybak Ad-Dawadari, (d 699H/1299), Kanz Ad-Durar Wa-Jami Al-Ghurar, (v9 from Kanz Ad-Durar Wal-Musamma Ad-Dur Al-Fakhir Fi Sirat Al-Malik An-Nasir), Annotated edition, Hans Robert Roemer, Cairo, The Institute The German To The Archaeology.

Ibn Hajar Al-Asqalani, Shihabud-Din Ahmad ibn Ali, (d 852H/1448), (1993), Ad-Durar Al-Kaminah Fi Ayan Al-Miah Ath-Thaminah, Beirut, Dar Al-Jil.

Ibn Hajar Al-Asqalani, Shihabud-Din Ahmad ibn Ali, (d 852H/1448), (1986), Inbah Al-Ghumr Biabna Al-Umr, (2nd ed), 8 v, printed in subsidy from Ministry Of Education to the government the high the Indian, under control the doctor Abd Al-Majid Khan director department the knowledges the uthmaniyyah, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Kathir, Abu Al-Fida Al-Hafith Ibn Kathir, (d 774H/1343), (1966), Al-Bidayah Wan-Nihayah, (1st ed), 14 v, Beirut, Library Al-Marif, Ar-Riyad, Library Al-Nasr.

Ibn Sabat, Hamzah ibn Ahmad Ibn Umar Al-Maruf bi Ibn Sabat Al-Gharbi, (d 926H/1250), Sidq Al-Akhbar Tarikh Ibn Sabat, (1st ed), 2 v, Annotated edition, Omar Abd As-Salam Tadmori, Tarabuls, Gros Press.

Ibn Shaddad, Izz Al-Din Muhammad ibn Ibrahim Al-Halabi, (d 684H/1258), (1956), Al-Alaq Al-Khatirah Fi Thikr Umara Ash-Sham Wal-Jazirah, "Tarikh Dimashq", Annotated edition, Sami Ad-Dahan, Damascus, The Institute The French To The Studies The Arab.

Ibn Taghribirdi, Jamal Al-Din Abu Al-Mahasin Yusuf, (d 874H/1470), An-Nujum Az-Zahirah Fi Muluk Misr Wal-Qahirah, 12 v, Cairo, Dar Al-Kutub, Ministry Of Culture And National Guidance, General Egyptian Organization For Authoring, Translating, Printing And Publishing.

Ibn Taymiyyah, Taqi Ad-Din Ahmad ibn Abd Al-Halim, (d 728H/1328), (1991), Majmu Fatawa Ibn Taymiyyah, 28 v, Annotated edition, Abd Ar-Rahman An-Najdi Al-Hanbali, Ar-Riyad. Dar Alam Al-Kutub To The Printing.

Kawtharani, (2001), Al-Faqih Was-Sultan, Jadaliyyat Ad-Din Was-Siyasah Fi Iran Al-Safawiyyah-Al-Qajariyyah Wad-Dawlah Al-Uthmaniyyah, (2nd ed), Beirut, Dar Al-Taliah To the Printing And Publishing.

Makki, Muhammad Ali, (1977), Lubnan Min Al-Fath Al-Arabi Ila Al-Fath Al-Uthmani 635-1516, (1st ed), Dar An-Nahar To The Publishing.

Miskawayh, Abu Ali Ahmad ibn Muhammad ibn Yaqub, (d 421H/1030), (2003), Tajarib Al-Umam Wa-Taaqub Al-Himam, (1st ed), 7 v, Annotated edition, Sayed Kasrawi Hasan, Beirut, Publisheds Muhammad Ali Baydun, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Muhammad Ibn Jamal Ad-Din Makki Al-Amili (the martyr the first), 734-786h, (1386/1997), Al-Lamah Ad-Dimashqiyyah, (1st ed), v1, Publisheds University Al-Najaf The Religious.

Salibi, Kamal, (1969), Tarikh Lubnan Al-Hadith, (2nd ed), Lebanon, Beirut, Dar Al-Nahar To The Publishing.

Salibi, Kamal, (1979), Muntalaq Tarikh Lubnan 634-1516, (1st ed), Beirut.

Salih Ibn Yahya, (lived in middles the century the 9th H/the 15th), (1898), Tarikh Bayrut Wa-Akhbar Al-Umara Al-Buhturiyin Min Bani Al-Gharb, Annotated edition, The father Louis Cheikho the Jesuit, Printed First In Numbers Magazine Al-Mashriq, The Press The Catholik To the Fathers the Jesuit.

Winter, Stefan H. (1999). Shams Al-Din Muhammad ibn Makki "Al-Shahid Al-Awwal" (d. 1384) and the Shiah of Syria, Mamluk Studies Review, 3, 149-182.